

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان سأل سائل مستدلا على فضل الملائكة على الانبياء صلوات الله عليهم فقال : ماتنكرون^١ أن يكون قوله تعالى : « ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا »^٢ ، يدل على ذلك .

ووجه الدلالة منه : أنه تعالى خبر بأنه فضل بني آدم على كثير ممن خلقه ، وظاهر هذا الكلام يقتضي أن في خلقه من لم يفضل بني آدم عليه ، وقد علمنا أن المخلوقات هم الانس والجن والملائكة والبهائم والجمادات . ومعلوم أن بني آدم أفضل من الجن والبهائم والجمادات بلاشبهة ، فيجب أن يكون من يجب خروجه من الكلام ممن لم يفضل بني آدم عليهم هم الملائكة عليهم السلام والا سقطت الفائدة .

(١) في الاصل : ينكرون .

(٢) سورة الاسراء : ٧٠ .

على أن لفظة « من » لا تتوجه الى البهائم والجمادات ، وانما تختص بمن يعقل ، فليس يدخل تحتها ممن يجوز أن يفضل الادميون عليه الا الملائكة والجن واذا علمنا أنهم أفضل من الجن بقي الملائكة خارجين من الكلام ، وفي خروجهم دلالة على أنهم أفضل .

الجواب :

يقال له : اسم زعمت أولاً أن ظاهر الكلام يقتضي أن في المخلوقات من لم يفضل بني آدم عليه ، فعلى ذلك بنيت^١ الكلام كله ، فانه غير صحيح ولا يسلم . فان قال : ان لفظة « كثير » تقتضي ذلك .

قل له : من أين قلت انها تقتضي مادعيته ، ويطلب بالدلالة ، فانا لانجدها . ثم يقال له : قد جرت عادة الفصحاء من العرب بأن يستعملوا مثل هذه اللفظة من غير ارادة للتخصيص بل مسع قصد الشمول والعموم ، فيقولون : « أعطيته الكثير من مالي ، وأبحته المنيع من حريمي ، وبذلت له العريض من جاهي » ، وليس يريدون أنني أعطيته شيئاً من مالي وادخرت عنه شيئاً آخر منه ، ولا أبحته منيع حريمي ولم أبح^٢ ما ليس يمنعها ، ولا بذلت له عريض جاهي ومنعت ما ليس بعريض ، وانما المعزي بذلك والقصد : اننى أعطيته مالي ومن صفته أنه كثير ، [وبذلت له جاهي ومن صفته أنه عريض]^٣ .

ولسه نظائر في القرآن كثيرة ، وفي أشعار العرب ومحاوراتها ، وهو باب معروف لا يذهب على من أنس بمعرفة لحن كلامهم ، ونحن نذكر منه طرفاً لأن

(١) خ ل : شيدت .

(٢) فى الاصل : ولم أبحه ما ليس منيعاً .

(٣) الزيادة من الهامش ، وبعدها وضع حرف ظ .

استيعاب الجميع يطول :

فممايجري هذا المجرى قوله تعالى : «الله الذي رفع السماوات بغير عمد ترونها»^١ ولم يرد أن لها عمداً لاترونها^٢ بل أراد نفي العمد على كل حال .
وقال تعالى : «ومن يدع مع الله الهاً آخر لا برهان له به»^٣ ، ولم يرد أن لاحد برهاناً في دعاء الله مع الله تعالى ، بل أراد أن من فعل ذلك فقد فعل مالا برهان عليه .

وقوله تعالى : «فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الانبياء بغير حق»^٤ ولم يرد تعالى أن فيمن يقتل من الانبياء من يقتل بحق ، بل المعنى ما ذكرناه وبيناه .

ومثله قوله : « ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً »^٥ ، ولم يرد النهي عن الثمن القليل دون الكثير ، بل نهى تعالى عن أخذ جميع الاثمان عنها والابدال ، ووصف ما يؤخذ عنها بالقلّة .

وقال سويد بن أبي كاهل^٦ :

من أناس ليس في أخلاقهم عاجل الفحش ولا سوء الجزع^٧

(١) سورة الرعد : ٢ .

(٢) في الاصل : لاتروه .

(٣) سورة المؤمنون : ١١٧ .

(٤) سورة النساء : ١٥٥ .

(٥) سورة البقرة : ٤١ .

(٦) سويد بن أبي كاهل (واسمه غطيف أوشيب) بن حارثة بن حسل الذياني الكتاني الشكري ، أبو سعد شاعر من مخضرمي الجاهلية والاسلام ، توفي سنة ستين هجرية (الاعلام للزركلي : ٢١٥/٣) .

(٧) من قصيدة في المفضليات ص ١٩١-٢٠٢ .

ولم يثبت بهذا الكلام في اخلاقهم فحشاً أصلاً وجزعاً غير سيء ، وانما نفى الفحش والجزع على كل حال، ولولا ذلك لكان هاجباً لهم ولم يكن مادحاً. وقال الفرزدق^١ :

ولم تأت غير أهلها بالذي أنت به جعفرأ يوم الهضيات غيرها^٢
أتهم بتمر لسم يكن هجرية^٣ ولاحنطة الشام المزيت خميرها^٤
فقوله « لم يكن هجرية » أي لم يحمل التمر الذي يكون كثير في هجر^٥ ،
ولم يرد بباقي البيت أن هناك حنطة ليس في خميرها زيت ، بل أراد بها لسم
يحمل تمرأ ولا حنطة ، ثم وصف الحنطة بأن الزيت يجعل في خميرها .
ونظائر هذا الباب أكثر من أن تحصى .

فعلى ما ذكرناه لا ينكر أن يريد تعالى : انا فضلناهم على جميع من خلقنا
وهم كثير، فجرى ذكر الكثرة على سبيل الوصف المعلق لاعلى وجه التخصيص
وليس لاحد أن يخبر بقوله^٦ : « فعل كذا وكذا كثير من الناس » على سبيل
التخصيص دون العموم .

(١) همام بن غالب بن صعصعة التميمي ، أبوفراس صاحب الجريز ، قيد رجله فلم يفك القيد حتى حفظ القرآن الكريم ، وكان من الشعراء الفحول حتى قال هو « قد علم الناس أني أفحل الشعراء » ، توفي سنة ١١٠ ، وقيل سنة ١١٢ ، وقيل سنة ١٤٤ (معاهد التصحيح : ٤٥/١ - ٥١) .

(٢) كذا في الديوان ، وفي الاصل : به جعفرالقرم يوم الهضاب غيرها .

(٣) كذا في الاصل ، وفي الديوان : أتهم بمير لم تكن هجرية .

(٤) ديوان الفرزدق : ٣٦٨/١ .

(٥) هجر مدينة ، وهي قاعدة البحرين ، وقيل ناحية البحرين كلها هجر (معجم البلدان ٣٩٣/٥) .

(٦) في الاصل : بقولهم .

وقوله تعالى : « وان كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم »^١ وقوله تعالى :
« وان كثيراً من الناس بلقاء ربهم لكافرون »^٢ ، وذلك انا لم نقل ان هذه اللفظة
في كل موضع تستعمل بمعنى واحد ، بل الوجه في استعمالها يختلف ، وربما
أريد بها التخصيص وربما أريد ما ذكرناه مما تقدم ، وانما يرجع في ذلك اما
الى الوضع أو الى الدلالة تدل على المعنى المقصود ، وانما أردنا الرد على
من ادعى أنها تقتضي التخصيص لا محالة ، فدفعناه عن ذلك بما أوردناه .
وليس لاحد أن يدعي أن الظاهر من هذه اللفظة يقتضي التخصيص وانها
اذا وردت لا تقتضيه كانت مجازاً وعمل عليه بدلالة . لان ذلك تحكم من قائله .
واذا عكس عليه وقيل له : بل التخصيص هو المجاز وورودها مورد النعت
والوصف هو الحقيقة ، لم يجد فصلا .

ووجه آخر :

وهو أن الجنس انما يكون مفضلاً على الجنس على أحد وجهين : اما بأن
يكون كل عين من أعيانه أفضل من أعيان الجنس الاخر ، أو بأن يكون الفضل في
أعيانه اكثر ، وليس يجوز أن يفضل الجنس على غيره بأن يكون فيه عين واحدة
أفضل من كل عين في الجنس الاخر وباقيه خال من فضل ، ويكون الجنس
الاخر لكل عين منه فضلاً وان لم يبلغ الى فضل تلك العين التي ذكرناها ،
ولهذا لا يجوز أن يفضل أهل بغداد على أهل الكوفة ان كان في بغداد فاضل واحد
أفضل من كل واحد من أهل الكوفة وباقي أهل بغداد لافضل لهم ، حتى كان
كثير من أهل الكوفة ذوي فضل وان لم يبلغوا الى منزلة الفاضل الذي ذكرناه .

(١) سورة الانعام : ١١٩ .

(٢) سورة الروم : ٨ .

فاذا صحت هذه المقدمة لم ينكر أن جنس بني آدم [مفضولا] ^١ لان الفضل في الملائكة عام لجميعهم على مذهب أكثر الناس أو لاكثرهم ، والفضل في بني آدم مخصص بقليل من كثير .

وعلى هذا لا ينكر أن يكون الانبياء عليهم السلام أفضل من الملائكة وان كان جنس الملائكة أفضل من جنس بني آدم ، للمعنى الذي ذكرناه ، ولما تضمنت الآية ذكر بني آدم على سبيل الجنسية وجب أن يفضلوا على من عدى الملائكة ، ولو ذكر الانبياء بذكر يخصهم ممن عداهم ممن ليس بذي فضل لفضلهم على الملائكة .

وهذا واضح بحمد الله وحسن معونته وتوفيقه .

(١) الزيادة منا لتتميم الكلام . وفي هامش النسخة : افضل .